Document: EB 2019/LOT/G.9
Date: 27 November 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة إقليمية مقترح تقديمها إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل

في اتحاد مع

المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، إحدى مؤسسات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

من أجل

مشروع الزراعة الأسرية والأسواق الإقليمية والممرات التجارية العابرة للحدود في منطقة الساحل

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.martin@ifad.org

Benoit Thierry
مدير المركز /مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2234 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.thierry@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها، على النحو الوارد في الفقرة 24.

أولا – الخلفية والامتثال لسياسة تمويل المنح في الصندوق

1- لا تزال منطقة الساحل تواجه كثيرا من التهديدات الغذائية على الرغم مما تشهده من نمو اقتصادي سريع. فقد زاد مستوى انتشار نقص التغذية في هذه المنطقة من 10.4 في المائة في عام 2010 إلى 15.1 في عام 2017 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويأتي ذلك نتيجة تزايد عدم المساواة، وسرعة النمو السكاني، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وانعدام الأمن، وضعف التكامل التجاري على الصعيد الإقليمي.

2- وحتى مع تنفيذ خطة تحرير التجارة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي رفعت الحواجز الجمركية المفروضة على السلع الزراعية والمنتجات الغذائية المحلية، لا تزال الحواجز التي تواجه التجارة بين بلدان المنطقة تعوق الحركة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الطلب. ويمكن تحقيق مزيد من التكامل التجاري عن طريق ما يلي: (1) تطبيق سياسات وقوانين ولوائح اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن حرية حركة الناس والسلع؛ (2) القضاء على مضايقات الحركة التجارية على الطرق؛ (3) إنشاء طرق مترابطة للنقل البري والبحري؛ (4) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- ويتمثل المنطلق الأول الذي يستند إليه هذا المشروع الممول بمنحة في أن تشجيع التجارة في المنتجات الزراعية بين بلدان المنطقة من شأنه أن يعزز النمو الإقليمي ويحد من الفقر ويحسن الأمن الغذائي في المنطقة.

4- ويتعلق المنطلق الثاني بإحصاءات التجارة، والتي تشكل عنصرا مهما في السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بالتجارة ودعم الدخل في المناطق الريفية والأمن الغذائي. ويكتسي توفر بيانات تجارية موثوقة أهمية خاصة في السياق الأفريقي في إطار إعلان مالابو الذي يدعو إلى زيادة التجارة بين بلدان المنطقة بثلاثة أضعاف بحلول عام 2025. كما توفر هذه البيانات معلومات بالغة الأهمية لميزانيات الإغذية، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في ضوء الإحصاءات التي تشير إلى تدهور الأمن الغذائي في غرب أفريقيا.

5- غير أن هناك توافقا واسع النطاق بشأن انخفاض جودة إحصاءات التجارة في منطقة غرب أفريقيا بشأن المنتجات الزراعية والغذائية. ويمكن أن يعزى هذا النقص في البيانات عالية الجودة إلى ضعف نظم جمع البيانات والتدفقات التجارية غير الرسمية. وفي هذا السياق، تشكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل الآلية المستدامة الوحيدة لرصد تدفق المنتجات الزراعية الرعوية عبر الحدود.

6- ويدمج المشروع المقترح الجهود المبذولة من مؤسسات وجهات فاعلة إقليمية لتحقيق تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ومن شأنه كذلك أن يسهم في تنفيذ السياسات التجارية والزراعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

7- ويتوافق هذا المشروع مع هدف وغايات سياسة تمويل المنح في الصندوق (2015) واستراتيجية الصندوق بشأن منطقة الساحل.[1]

8- وتم تحديد الجهة المستفيدة عن طريق عملية اختيار تنافسية تمشيا مع سياسة المنح في الصندوق وإجراءات تمويل المنح بناء على دعوة لتقديم المقترحات، ووافق عليها مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى.

ثانيا – المشروع المقترح

9- يتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والقدرة على الصمود مع الحد من الفقر في منطقة الساحل وغرب أفريقيا عن طريق إنشاء سوق مشتركة متكاملة. وتتمثل غاياته فيما يلي: (1) المساهمة في تحسين المعرفة المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية والغذائية في أفريقيا الغربية؛ (2) ضمان تحقيق تقدم بشأن حرية حركة المنتجات الزراعية في المنطقة؛ (3) المساهمة في صوغ وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إقليمية لتشجيع التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية.

10- وتشمل البلدان المستهدفة والبالغ عددها 17 بلدا جميع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وسائر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أحواض الإنتاج الغربية والشرقية والوسطى، وهي: بنن، وبوركينا فاسو، وكابو فيردي، وتشاد، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو. وسيسهم خفض تكاليف المعاملات في تحسين تقاسم هوامش الربح، ما سيسهم بدوره في زيادة الأسعار على المنتجين وخفضها على المستهلكين، بما في ذلك أطراف القطاع الخاص المنخرطة في عملية التجهيز. وإلى جانب جهات النقل والتجار، يمكن أن يشمل المستفيدون المحتملون من المشروع المنتجين الزراعيين المشاركين في الأسواق والمستهلكين في جميع البلدان المستهدفة. كما يمكن أن تستفيد المؤسسات أيضا من المشروع عن طريق تعزيز قدراتها وتحسين معرفتها بالأسواق. ويقدر عدد المستفيدين المباشرين من المشروع خلال فترة المشروع الممتدة لثلاث سنوات بما مجموعه 000 750 شخص.

11- ويرتبط المشروع باستراتيجية الصندوق بشأن منطقة الساحل ويسهم في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية عن طريق بناء القدرات وإقامة حوار بشأن السياسات. ويسهم تحديدا في تحقيق الركيزة الرابعة وهي: تعزيز منظمات الزراعة الأسرية وقدراتها على توليد المعرفة وتمثيل المزارعين وتقديم خدمات شاملة للجميع في سلسلة المناطق الحضرية والريفية.

12- ويسعى المشروع أيضا إلى تحديد أماكن الاختناقات الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي من أجل إنتاج بيانات مصنّفة. ويشمل ذلك تقديرات لما يلي: فاقد الأغذية والهدر الغذائي أثناء نقل المنتجات الزراعية؛ ومدى تأثير العمليات البيروقراطية والسياسات التجارية غير الملائمة على دخل المزارعين وأسعار الغذاء. ويتوافق المشروع أيضا مع خطة عمل الصندوق بشأن التغذية والأهداف المشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في منطقة الساحل وذلك عن طريق السعي إلى تحسين الحصول على الغذاء (من خلال تحسين التجارة الإقليمية) عبر إقامة حوار مستمر بشأن السياسات، وتعزيز القيادة على المستويين

[1] انظر الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

المحلي والوطني، واعتماد نُهُج قائمة على أصحاب المصلحة المتعددين بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

13- وسيجرى تنفيذ المشروع على مدار ثلاث سنوات وسيتكون من المكونات التالية: (1) أنشطة تشغيلية وتمكينية على المستوى الأساسي؛ (2) حوار السياسات والتنسيق وإدارة المعرفة؛ (3) إدارة المشروع.

14- وسيعمل المشروع على دمج نتائج بحوث الصندوق التي تركز على سلاسل القيمة في بوركينا فاسو. وسيعمل كذلك على دمج الدروس المستفادة من مشروع دعم التنمية الزراعية والوصول إلى الأسواق في بنن، والذي يعتمد نهجا قائما على سلسلة القيمة إزاء محاصيل الأرز والذرة والكاسافا لتحسين الأمن الغذائي وخفض الواردات الغذائية وزيادة القيمة المضافة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الوطنية والإقليمية. وفضلا على ذلك، يتمشى المشروع مع مشروع الزراعة الأسرية والقدرة على الصمود والأسواق في غينيا، ومشروع دعم رواد الأعمال الزراعية من الشباب الريفيين في السنغال.

15- ويرتبط هذا المشروع ببرنامج تنمية سلاسل القيمة في نيجيريا، والذي يتمثل أحد أهدافه في زيادة الوصول إلى الأسواق في صفوف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وجهات تجهيز المنتجات الزراعية متوسطة الحجم. ووقّعت الجهة متلقية المنحة كذلك مذكرة تفاهم مع برنامج تنمية الزراعة الأسرية في مناطق مارادي وتاهوا وزندر في النيجر بشأن التكامل الإقليمي عن طريق التجارة، وتقوم حاليا بتنفيذ أنشطة لتيسير التجارة عبر الحدود. وأثناء التنفيذ، سيقوم فريق المشروع بالتواصل مع مشروعات الصندوق الأخرى في المنطقة. ومن شأن إجراء مناقشات وتبادل الآراء مع مشروعات الصندوق الاستثمارية الأخرى أن يسهم في تحقيق التآزر ومضاعفة الفوائد المترتبة على الأنشطة التي تدعمها هذه المنحة.

16- يشجع هذا المشروع على ثلاثة ابتكارات: (1) نظام رقمي جديد لجمع البيانات التجارية من خلال منظمات التجارة الوطنية ؛ (2) منصة إلكترونية (على الموقع الإلكتروني والهاتف المحمول) لرصد البيانات التجارية والعطاءات التجارية والعروض ؛ (3) يقوم المزارع الإقليمي بتوصيل المنصة الرقمية (على الموقع الإلكتروني والهاتف المحمول). هذا الأخير الذي س ربط المزارعين مع بعضهم البعض. ربط المزارعين والمستهلكين والقطاع الخاص لتحسين الإنتاجية والتسويق ؛ وإتاحة تكنولوجيات الزراعة الرقمية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

ثالثا – النواتج/المخرجات المتوقعة

17- من المتوقع أن يحقق المشروع النواتج التالية: (1) خفض الحواجز التجارية عبر الحدود عن طريق القضاء على مضايقات الطرق التي تحدث على طول ممرات التجارة أو الحد منها؛ (2) تبسيط إجراءات الجمارك وتحسين الحوار الوطني بشأن جودة البنية التحتية، ومعالجة الاختناقات التي تواجه وصول الأسر الريفية إلى الغذاء؛ (3) تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة دخل المزارعين؛ (4) خفض الأسعار على المستهلكين – وهو عنصر بالغ الأهمية في الأمن الغذائي.

18- وتشمل المخرجات المتوقعة ما يلي:

- إتاحة بيانات جديدة للجمهور العام بشأن التجارة بين بلدان المنطقة في المنتجات الزراعية والغذائية، وخفض مضايقات الطرق التي تحدث على طول ممرات التجارة، والحد من الفاقد الغذائي أثناء النقل في المنطقة المستهدفة؛
- عقد حلقة عمل في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل لاقتراح تعديلات على الإجراءات الجمركية المطبقة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛
- عقد مؤتمرين إقليميين بشأن المسائل التي تؤثر على التجارة الإقليمية في ضوء النتائج المستخلصة من المشروع؛
- عقد حلقة عمل تضم مسؤولين من الحكومات الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية مخصصة لإقامة حوار إقليمي بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية؛
- إصدار وثائق مفصلة عن العمليات البيروقراطية والاختناقات التي تواجه التجارة الإقليمية؛
- إصدار وثيقة تقييم بشأن السياسات والصكوك التجارية على المستويين الوطني والإقليمي توضح التقدم المحرز والعوائق التي تواجه تنفيذ سياسات تتسم بالكفاءة لتشجيع التجارة الإقليمية في المنتجات الزراعية والغذائية؛
- تقدير التكاليف الناجمة عن العمليات البيروقراطية في تجارة المنتجات الزراعية واستهلاكها وإنتاجها في غرب أفريقيا؛
- تقدير أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تجارة المنتجات الزراعية واستهلاكها وإنتاجها في غرب أفريقيا؛
- إصدار وثيقة لتحديد النصوص الرسمية التي لم تعد تتوافق مع السياق الحالي للتجارة والتي يتسبب تطبيقها في صعوبات لموظفي مراقبة الحدود والتجار؛
- ترجمة جميع النصوص الرسمية التي توضح الإجراءات الجمركية إلى اللغات الفرنسية والإنكليزية والبرتغالية والعربية ولغات الهوسا ويوروبا وجولا وفولاني.

رابعا – ترتيبات التنفيذ

19- سيتولى تنفيذ هذا المشروع اتحاد مكون من:

(1) اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهي المستفيدة المباشرة من المنحة؛

(2) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وهو مركز بحثي تابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.

20- **اللجنة التوجيهية والإشراف الاستراتيجي:** ستتولى لجنة توجيهية الإشراف على المشروع وتقديم توصيات بشأن تنفيذه وتوجهه الاستراتيجي. وستتألف اللجنة التوجيهية من ممثلين لأصحاب المصلحة من المشروع وهم: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والشركاء الآخرين

حسب الاقتضاء. ويجوز دعوة منفذي برامج التجارة الإقليمية الأخرى وأصحاب مصلحة إضافيين لحضور اجتماعات اللجنة التوجيهية. وستلتقي اللجنة التوجيهية مرتين سنويا وسيحضر الصندوق اجتماعات اللجنة بصفة مراقب.

21- **تنفيذ المشروع.** اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ستكون هي شريك التنفيذ المباشر. وستتولى المسؤولية النهائية عن الإشراف المالي وضمان نتائج البرامج، باعتبارها متلقي المنحة. وسيتولى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ورابطة غرب أفريقيا للتجارة عبر الحدود في المنتجات الغذائية مسؤولية الإشراف على التنفيذ التقني لأنشطة المشروع بناء على اتفاقيات موقعة مع اللجنة الدائمة. وسيسهم توقيع اتفاقية فرعية بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (بعد تصديق الصندوق عليها) في تمكين المعهد من الحصول على أموال من اللجنة الدائمة. وسيرفع المعهد تقاريره إلى اللجنة الدائمة تمشيا مع قواعد الصندوق واللجنة الدائمة ولوائحهما الإجرائية. وسيجرى تمويل الأنشطة التي ينفذها أعضاء رابطة غرب أفريقيا للتجارة عبر الحدود في المنتجات الغذائية من اللجنة الدائمة مباشرة.

22- ولا يوجد أي انحراف عن الإجراءات المعيارية للصندوق بشأن الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات.

خامسا – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

23- تبلغ تكاليف المشروع الإجمالية 4.5 مليون دولار أمريكي، تمول جزئيا من منحة مقدمة من الصندوق بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي. وستوفر اللجنة الدائمة والمعهد الدولي تمويلا مشتركا بمبلغ مليون دولار أمريكي (في شكل مساهمات نقدية وعينية)، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي (مساهمات نقدية). كما أعرب شركاء محتملون آخرون عن الاهتمام، مثل البنك الإسلامي للتنمية، مما يفتح الاحتمالات لتوسيع نطاق المشروع.

الجدول 1

التكاليف حسب المكون وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	الصندوق	الجهات المتلقية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)	جهات التمويل المشترك (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي)	المجموع
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*
المكون الأول: أنشطة تشغيلية وتمكينية على المستوى الأساسي	2 132.5	432.0	374.2	2 938.7
المكون الثاني: حوار السياسات والتنسيق وإدارة المعرفة	684.3	63.0	12.00	867.3
المكون الثالث: إدارة المشروع	683.2	10.8	0	694.0
المجموع	**3 500.0**	**505.8**	**494.2**	**4 500.0**

الجدول 2

التكاليف حسب فئة الإنفاق وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	الصندوق	الجهات المتلقية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)	جهات التمويل المشترك (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة)	المجموع
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*
الاستشارات	131	11	43	185
المعدات والمواد	84	10	0	94
السلع، والخدمات، والمدخلات	1 620	342	303	2 265
التدريب	105	0	19	124
السفر والبدلات	406	0	62	468
حلقات العمل	153	0	45	198
الرواتب والعلاوات	813	60	20	893
نفقات عامة	188	83	2	273
المجموع	**3 500**	**506**	**494**	**4 500**

سادسا – التوصية

24- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

تقرَّر: أن يُقدِّم الصندوق، بغية توفير تمويل جزئي لمشروع الزراعة الأسرية والأسواق الإقليمية وممرات التجارة العابرة للحدود في منطقة الساحل، منحة تُعادل قيمتها ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي (000 500 3 دولار أمريكي) إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل من أجل مشروع مدته ثلاث سنوات، وفقا لشروط وأحكام تتطابق من حيث المضمون مع الشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية